



بنك السودان المركزي



النشرة الدورية لبنك السودان المركزي
**Central Bank of Sudan
Public Information Note**

السنة الاولى العدد (10)
فبراير 2011

بسم الله الرحمن الرحيم
النشرة الدورية لبنك السودان المركزي (فبراير 2011)
Central Bank of Sudan

Public Information Note (February 2011)

Contents

المحتويات

1- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان :	2
2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني:	5
5- التضخم:	1-2
8- عرض النقود:	2-2
8- سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:	2-2
10- أداء التمويل المصرفى:	2-2
12- موقف القطاع الخارجى و حركة التجارة الخارجية:	2-2
14- الذهب:	6-2
14- عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية :	7-2

بسم الله الرحمن الرحيم

"تهتم النشرة بتوفير معلومات دقيقة وموثقة على أساس شهري عن أداء الاقتصاد السوداني وتنفيذ السياسة النقدية والمصرفية وسياسات سعر الصرف ، وتعكس نشاط لجنة السياسات في البنك المركزي وتهدف الى تملك الرأي العام معلومات عامة عن مسار الاقتصاد والفرص والتحديات الماثلة والتدابير والإجراءات المطبقة لضمان الاستقرار المالي والقدي وتحقيق الاهداف التنموية في السودان"

1- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان :

هناك تعافي من اثار الازمة المالية العالمية تؤكد معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية والدول الصاعدة والدول النامية على حد سواء واظهرت مؤشرات الاسواق المالية العالمية تحسناً ملحوظاً وهناك تحسن في اداء البورصات بشكل واضح .

فقد بلغ مؤشر داو جونز 12391 نقطة في 18 فبراير 2011م وبالرغم من ان المؤشر في اتجاه الهبوط، الا انه يمكن القول بأن عتبة ال 10000 نقطة قد تم تجاوزها ، فقد سجل المؤشر ادنى مستوى له 9686 نقطة في 2 يوليو 2010م ، واظهر اداء المؤشر تعافي اسوق المال الامريكية من الازمة المالية العالمية بشكل بطيء .

بالرغم من اجراءات التقشف التي اتبعتها الحكومة البريطانية نتيجة لتصاعد الدين العام في الاقتصاد ، يلاحظ ارتفاع مؤشر فوتون من 5862 نقطة يناير 2011م الى 5994 نقطة فبراير 2011م ووصل اعلى مستوى له 6091 نقطة في 8 فبراير 2011م ، كذلك تدني مؤشر نكاي Nikei225 الياباني من اعلى مستوى بلغه 11286 نقطة في 5 ابريل 2010م بعد ترددات عديدة حيث وصل ادنى مستوى له 8824 نقطة في 31 اغسطس 2010م ، الا ان المؤشر قد اظهر تدني ملحوظ بنتهاية فبراير 2011م حيث وصل الى حوالي 10500 نقطة في 25 فبراير 2011م ، وتشير التوقعات الى تاثير الاقتصاد الياباني بتداعيات تسونامي الزلازل حالياً حيث توقفت كثيرون من مصانع السيارات، وتدخلت السلطات النقدية لحماية الاسواق المالية من الانهيار، ومن

¹ داو جونز Dow Jones مؤشر يقيس اداء اكبر 30 شركة صناعية مدرجة في بورصة نيويورك .

² يعكس اداء اكبر 100 شركة مدرجة في بورصة لندن

³ وهو يعكس اداء اكبر 225 شركة في بورصة طوكيو

المبكر حصر الخسائر الاقتصادية الناجمة عن التسونami الا انه من المؤكد ان حجم التحديات تفوق كل المشاكل التي واجهتها اليابان منذ الحرب العالمية الثانية .

وارتفع مؤشر هانغ سونغ⁴ في هونغ كونغ إلى 23595 في 18 فبراير 2011م وانخفض منخفضاً إلى مستوى 23338 نقطة بـنهاية فبراير 2011م، وبلغ 24413 نقطة في 19 يناير 2011م وهو أعلى مستوى له في هذا العام ، وسجل العام 2010م تذبذبات عالية حيث وصل أعلى مستوى له 24732 نقطة في 8 نوفمبر 2010م ، وادنى مستوى له 20007 نقطة في 29 يوليو 2010م . وبشكل عام هناك ارتفاع ملحوظ في المؤشر يدلل على تعافي اقتصاديات جنوب شرق آسيا بشكل اسرع من مؤشرات الأسواق المالية العالمية الأخرى .

وتحطى مؤشر داكس⁵ الالماني مستوى 7426 نقطة في 18 فبراير 2011م وهو في اتجاه صعودي قوى يعكس الاتجاه العام للتحسن في الاقتصاد الالماني بالرغم من تحديات منطقة اليورو المستمرة في ارتفاع الدين العام والانخفاض البالغ خلال العام 2010م .

ارتفع مؤشر كاك 40⁶ الفرنسي إلى 4097 نقطة في فبراير 2011م مقارنة بـمستوى 4017 نقطة في يناير 2011م ، وقد شهد تذبذبات عديدة خلال العام الماضي حيث تشير حركة المؤشر إلى تذبذبات يومية مثلاً مثلت مستويات تصحيح وجني أرباح إلا أن الاتجاه العام للمؤشر اظهر صعوداً ملحوظاً .

ارتفعت اسعار البترول وتحطى سعر البرميل عتبة 100 دولار ، وهو ايضاً يشير إلى تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية، الا ان الاضطرابات والتغيير الذي شهدته منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا قد ادى الى ارتفاع اسعار الوقود عالمياً ، لكن سرعان ما هبطت الاسعار بسبب زلزال وتسونامي اليابان والذي ادى الى خفض التوقعات حول الطلب على الوقود للقطاع الصناعي، ولذلك يتوقع ان تتأثر معظم اقتصاديات العالم بـتذبذبات⁷ الأسواق المالية واسعار الوقود . ايضاً لابد من التنبية الى ازمة الغذاء العالمية المماثلة والتي تتطلب تكثيف الجهد للنهوض

Hang Seng Index⁴

⁵ وهو مؤشر يعكس اداء 30 شركة مدرجة في بورصة فرانكفورت

⁶ cac40 index وهو مؤشر يعكس اداء اكبر 40 شركة مدرجة في بورصة باريس

⁷ Volatilities

بالإنتاج الزراعي محلياً، حيث يقوم البنك المركزي حالياً بتجهيز التمويل للقطاعات الاتاجية عبر حزمة من الاجراءات التي تشجع البنك لفتح التمويل للزراعة والصناعة، وكذلك تسهيل الاجراءات المصرفية المرتبطة بتوفير مدخلات الاتاج الزراعي كالحاصلات والمخضبات والقاوى والمبيدات، ويتوقع ان تسهم هذه الجهد فى تشجيع الاتاج لغطية الاستهلاك المحلي وترقية الصادرات التقليدية .

أدت اضطرابات منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا الى تدنى تحويلات العاملين الاسيوبيين والتي تشير تقديرات البنك الدولى الى بلوغها 166 مليار دولار سنوياً، كما يتوقع أن تنخفض تحويلات السودانيين العاملين بالخارج والتي تقدر بمتوسط مليار دولار سنوياً، كذلك تأثرت الاسواق المالية العربية بثورات التغيير حيث سجلت البورصة المصرية انخفاضاً ملحوظاً، وقد مؤشر السوق 16% من قيمته مما حدى بالسلطات المنظمة لاعمال السوق الى اجراء تعديلات اساسية في قانون السوق وايقاف التداول طيلة شهر فبراير 2011 فى محاولة لتقليل الخسائر التي ترتبت على الاضطرابات الاخيرة . كذلك تراجعت ايرادات قناة السويس من 416 مليون دولار الى 388 مليون دولار أى بنسبة انخفاض قدرها 6.7% في شهر فبراير 2011 مقارنة بشهر يناير 2011 .

وصل سعر صرف الجنيه الاسترليني الى 1.63 دولار بنتهاية فبراير 2011 م، مقارنة ب 1.59 بنتهاية يناير 2011، وبلغ اعلى مستوى له في العام 2010 محوالي 1.64 دولار، بينما بلغ ادنى مستوى له 1.43 دولار في 18 مايو 2010 م ، يعتبر الجنيه الاسترليني أكثر استقراراً خلال العام مقارنة بالعملات الرئيسية الأخرى .

استقر اليورو مقابل الدولار، فقد سجل اليورو 1.38 دولار بنتهاية فبراير 2011 م بارتفاع طفيف من مستوى 1.36 دولار بنتهاية يناير 2011 م ، وبالتالي يمكن القول بان اليورو أكثر استقراراً في العام 2011 م وبالرغم من تحديات الدين العام في الاقتصاد الأوروبي وبرامج التشفف التي اتت بها كثير من الدول في اليونان واسبانيا وايرلندا والبرتغال ، والتذبذبات المتكررة التي شهدتها سعر اليورو مقابل الدولار الا أن الاتجاه العام قد اظهر تحسن اليورو مقابل الدولار .

استقر سعر صرف الدولار مقابل الين في حدود 82 ين خلال يناير وفبراير 2011 م ، الا ان التكهنات تشير الى احتمال انخفاض سعر الين مقابل الدولار بسبب الزلازل والتسونامي ، ولذلك لابد من الاهتمام بمتابعة ارصدة البنك

لدى شبكة المراسلين الدوليين واتخاذ التحوطات الالزمة لعدم الانكشاف او التعرض لمخاطر سعر صرف اليورو والاسترليني والين وتنويع سلة عملات الارصدة الخارجية لتقليل المخاطر.

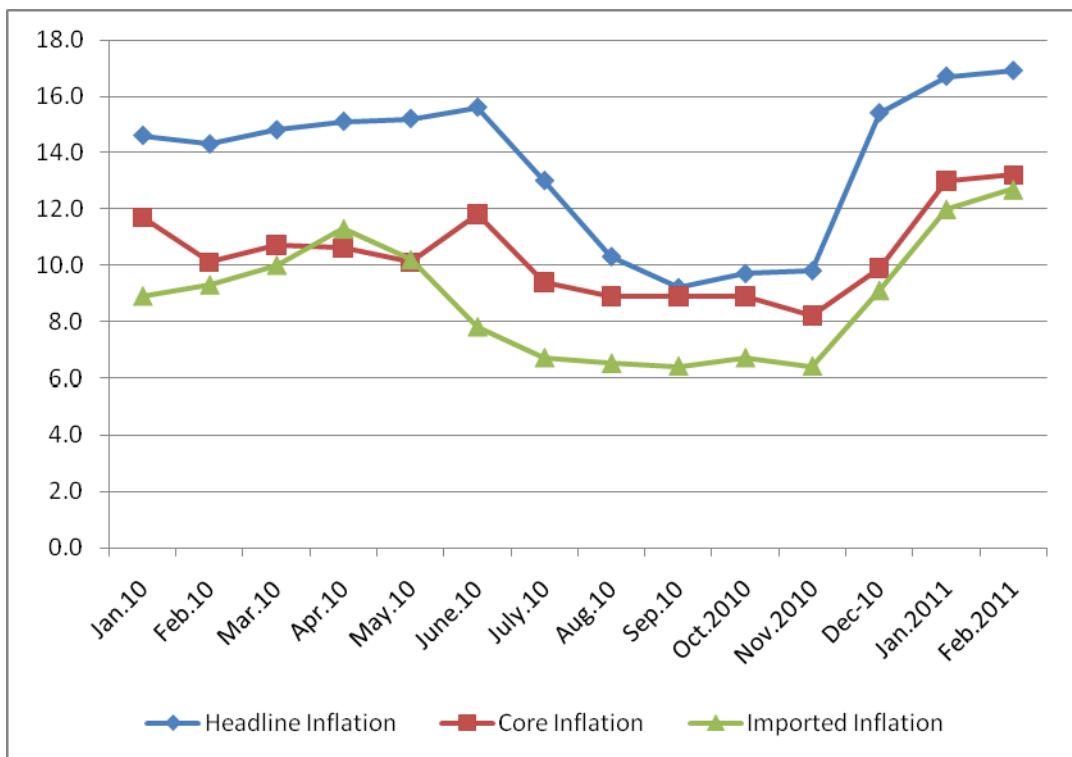
استقر سعر اليوان الصيني مقابل الدولار في حدود 6.83 يوان للدولار ، ومنذ بداية يوليو 2010 انخفض الدولار مقابل اليوان ليصل الى ادنى مستوى له 6.6 يوان للدولار في نهاية ديسمبر الماضي، وذلك نتيجة للضغوطات التي تعرضت لها الصين من قبل الولايات المتحدة واليابان والتي ادت الى رفع عملتها بنسبة 3.3%， وتسبب ذلك في انخفاض تنافسية الصادرات الصينية في الاسواق الاوربية والامريكية وتدني احتياطيات النقد الاجنبى .
هناك تزايد في الضغوط التضخمية لمعظم شركاء التجارة الخارجية للسودان في شهر فبراير 2011م، الامارات العربية (1.94%)، كوريا (4.1%)، اليابان (0.00%) في يناير 2011، الهند (9.3%) في يناير 2011، منطقة اليورو (2.5%) الصين، (4.9%) في يناير 2011 السعودية (5.3%)، ومصر (10.2%) . وبالتالي يتوقع ارتفاع التضخم المستورد في السودان خلال الشهور القادمة .

2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني:

1-2 التضخم:

سجل معدل التضخم الكلى ارتفاعاً طفيفاً خلال شهر فبراير 2011م حيث بلغ التضخم الكلى (headline inflation) 16.9% مقارنة ب 16.7% في يناير 2011م، وسجل التضخم الاساسى (core inflation) 13.2% وبلغ التضخم المستورد (imported inflation) 12.7% في فبراير 2011م
والشكل الى الاسفل يوضح تفاصيل مؤشرات قياس التضخم في السودان :

الشكل رقم (1) معدلات التضخم في السودان يناير 2010م الى فبراير 2011م



من الواضح هناك ضغوط تضخمية عالية في الاقتصاد السوداني، فقد شهد النصف الأول من العام 2010م ارتفاع معدلات التضخم إلى رقمين، و نتيجة للسياسة النقدية الانكماشية التي اتهجها البنك المركزي فقد انخفض معدل التضخم إلى متوسط 9% في النصف الثاني من العام 2010م، و غير الاقتصاد بمرحلة تضخم حاد (The Economy Is Overheating) ، حيث تسبب ارتفاع معدلات التضخم في انخفاض العائد الحقيقي على الأوراق المالية والأوعية الادخارية بشكل عام، و نتيجة للضغط التضخمية الحادة التي يعيشها الاقتصاد السوداني بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية من ناحية و تبعات انفصال الجنوب من ناحية ثانية فقد اعتمدت الدولة البرنامج الاسعافي 2011-2013م والذي يركز على اولوية تحفيض التضخم و تحقيق استقرار سعر الصرف في المرحلة الأولى ومن ثم استدامة التنمية في المرحلة التالية ، وبالتالي فقد تمت مراجعة هيكل الميزانية العامة للدولة وصياغة سياسة مالية انكماشية لتنقیل الاعتماد على تمويل الميزانية العامة بالاستدانة من الجهاز المركزي للسيطرة على التضخم، ايضاً اتهج البنك المركزي سياسة تقديرية انكماشية من شأنها أن تعمل على امتصاص فائض السيولة وتنقیل الضغوط التضخمية، ولذلك فقد نشط البنك في استخدام اليات السوق المفتوحة وحالياً تتم مراقبة العمليات النقدية

بشكل دوري للتأكد من حجم التوسيع النقدي الذي يجب امتصاصه عبر بيع الأوراق المالية او التدخل في سوق النقد الاجنبى او حتى رفع الاحتياطى النقدى القانونى.

وتوافقاً مع البرنامج الاسعافى وبالتنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد، يهدف البنك المركبى الى تحقيق الاستقرار الاقتصادى كأولوية فى هذه المرحلة بالغة التعقيد والتى تتطلب تناصق السياسة المالية والتقدية من أجل خفض التضخم ، واحتواء الآثار الناجمة عن فقدان البترون عن طريق تشجيع الصادرات غير البترولية، وترشيد الطلب على النقد الاجنبى فى اطار سياسة تقدية انكماشية مع مراقبة اوضاع السيولة فى الاقتصاد لتجنب التضخم الركودى، ايضاً اتخذت اجراءات مشددة فى جانبي الإيرادات والإنفاق العام من أجل السيطرة على عجز الموارنة العامة، ويتوقع ان تسهم هذه الاجراءات فى تخفيض التضخم وتحقيق استقرار سعر الصرف .

لابد من التركيز على اولويات المرحلة فى استراتيجية احلال الواردات، يعتبر سد فجوة القمح والدقيق من اهم اهداف البرنامج، وهذا يتطلب التنسيق التام بين وزارة الزراعة والصناعة من اجل توفير القمح بالمواصفات المطلوبة فى المطاحن المتوفرة ، كذلك توفير الزيوت يتطلب التنسيق بين وزارة الزراعة والصناعة من اجل زراعة الحبوب الزينة المختلفة (السمسم، الفول، حب البطيخ)، وبالتالي تقطيع الاستهلاك المحلي من الزيوت لتقليل الضغوط على موقف ميزان المدفوعات من ناحية ، ومن ناحية اخرى لتوفير الزيوت باسعار معقولة تساعد فى خفض التضخم، بالإضافة الى ذلك لابد من الاهتمام بصناعة السكر والتى ايضاً تتطلب التنسيق التام بين الزراعة والصناعة من اجل تقطيع الاستهلاك المحلي والتصدير الى الاسواق الخارجية لتوفير النقد الاجنبى، عليه يمكن القول بان تكثيف الجهد على هذه السلع (الزيوت، القمح والدقيق، السكر)، من شأنها ان تسهم فى توطين الصناعة بشكل يضمن الاستفادة من الميزات النسبية لل الاقتصاد السوداني والروابط الامامية والخلفية (Forward & Backward Linkages) التي تميز بها هذه الصناعات، وبالتالي توفير فرص عمل لشريحة كبيرة من المنتجين وقطعية الاستهلاك المحلي وفقاً لقاعدة من لا يملك قوته لا يملك قراره.

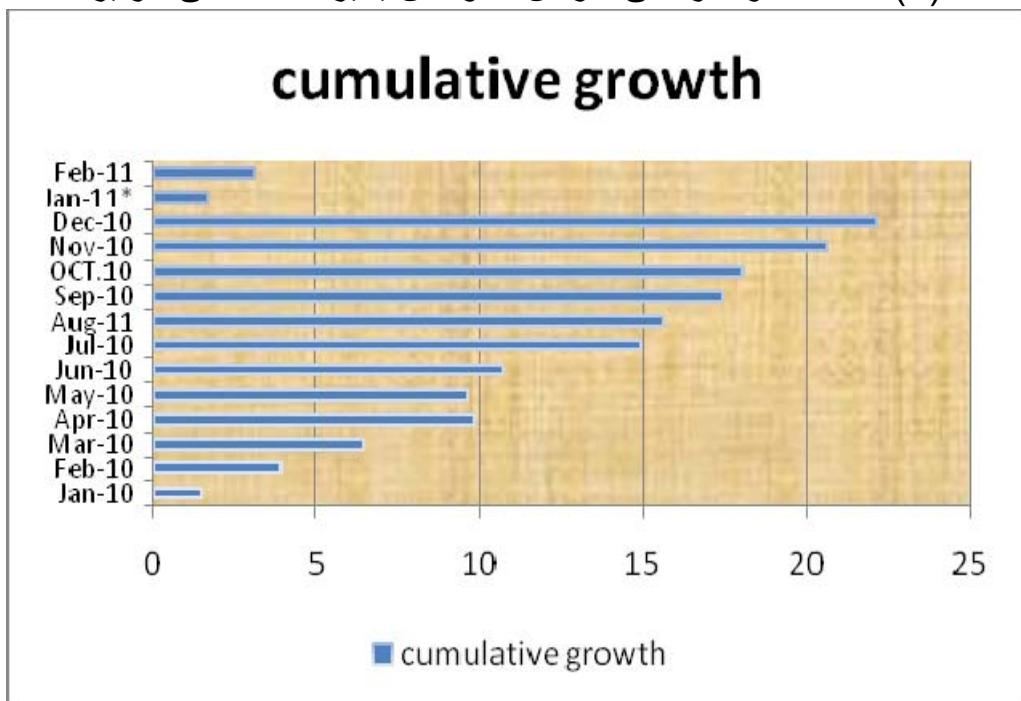
2-2 عرض النقود:

ارتفع عرض النقود من 36,388 مليون جنيه في يناير 2011 إلى 36,629 مليون جنيه في فبراير 2011، بمعدل نمو تراكمي بلغ 3.2% وهذا المعدل فاق المعدل المستهدف للسياسة النقدية للعام 2011 لنفس الفترة بحوالي 1.2%.

الجدول رقم (1) عرض النقود يناير 2011م - فبراير 2011م

Month	NFA	NDA	Revaluation	Other Items (Net)	Money Supply	Cumulative growth
Jan-11	-3001	29880	9509	-976.6	36388	2.5
Feb-11	-2299	28771	10158	-1927	36629	3.2

الشكل (2) معدل النمو التراكمي لعرض النقود من يناير 2010 إلى فبراير 2011 م



2-3 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:

ارتفع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني لدى بنك السودان المركزي من 2.5004 جنيه في يناير 2011 إلى 2.6015 جنيه في فبراير 2011 م، كما ارتفع متوسط سعر صرف اليورو مقابل الجنيه السوداني من 3.3415 جنيه في شهر يناير 2011 م إلى 3.5517 جنيه في فبراير 2011 م.

وفي اطار المراجعة المستمرة للضوابط والاجراءات المتعلقة بعمليات النقد الاجنبي، اصدر بنك السودان المركزي عدة منشورات منها معالجة الالتزامات القائمة على السلع التي تم حظرها وذلك بالسماح للمصارف بتكلمة الاجراءات المصرفية لاستيراد السلع المخضورة التي تم شحنها في أو قبل يوم 15/1/2011م بعد مراجعة بواسط الشحن من قبل وزارة التجارة الخارجية .

كذلك اصدر منشور خاص بالسحب النقدي من الحسابات الخاصة وفقاً للسياسة الداخلية لكل مصرف كما اصدر البنك المركزي منشوراً للصرافات يختص بزيادة المبالغ المخصصة للمسافرين تقدماً أو تحويلأً لكل من دول الاردن ، مصر ، سوريا مبلغ لا يتجاوز 1500 يورو (فقط الف وخمسين يورو) أو ما يعادلها من العملات الحرة الأخرى ، اما بقية الدول فيتم بيع مبلغ لا يتجاوز 2000 يورو (فقط ألفين يورو) أو ما يعادلها من العملات الحرة الأخرى وذلك بعد استيفاء المستندات المؤيدة للسفر. وتهدف هذه الاجراءات الى تسهيل عمليات النقد الاجنبي بعد تحسن موقف ميزان المدفوعات .

اصدر البنك المركزي منشوراً سمح بموجبة للمصارف بتكلمة الاجراءات المصرفية لاستيراد السلع المخضورة والموجودة داخل المناطق الحرة السودانية والتي تم شحنها او ايداعها للمناطق الحرة في او قبل يوم 15/1/2011. كما تقرر اجراء بعض التعديلات فيما يختص بضوابط صادر الذهب الحر منها الغاء كافة الضوابط والاجراءات التي تنظم صادر الذهب الحر عدا الضوابط الخاصة بعقودات الصادر ، استمرارات الصادر ، سجلات المصرف والشحن الواردة بالفصل الثالث بكتيب ضوابط وتجيئات النقد الاجنبي للعام 2010م بالإضافة الى تسجيل مصدري الذهب (بما فيهم الشركات العاملة في تصدير الذهب) لدى بنك السودان المركزي وفقاً للاستماراة المعدة لذلك وقد جاء هذا المنشور لسد الثغرات حول تهريب الذهب، وقد تم توجيه جميع المصارف للتعامل مع المصدرين المسجلين لدى بنك السودان المركزي فقط ، علي ان يتم شراء حصيلة صادر الذهب الحر لصالح بنك السودان المركزي بسعر الصرف الذي يتم تحديده من بنك السودان المركزي وذلك لتقاضي بيع الحصيلة باسعار السوق غير المنظم ، ويتم تحضير الحصائل لمقابلة التزامات عملاء المصارف التجارية وذلك بالتنسيق مع البنك المركزي . وأن تكون طريقة الدفع المستخدمة في صادر الذهب الحر هي طريقة الدفع المقدم بتحويل القيمة من الخارج وذلك باستخراج استماراة (R) للمصدر لتقديمها لسلطات الجمارك لتكميل اجراءات التصدير.

وستستهم الاجراءات المتخذة في بناء احتياطيات الذهب لدى البنك المركزي ، وتساعد على تنظيم عائدات الذهب بما يضمن مقابله احتياجات البلاد من النقد الاجنبي بصورة منتظمة وبكفاءة عالية .

2- 4 أداء التمويل المصرفى:

يلاحظ من الجدول رقم (2) تدفق التمويل لكل القطاعات بالعملتين المحلية والاجنبية خلال شهر يناير 2011 ، حيث كانت اعلى نسبة سجلت في اخرى 28.1% بليها تمويل الصناعة بنسبة بلغت 21.8% ، ثم النقل والتخزين 18% ، التجارة المحلية 9.2% ، ولذلك يهتم البنك المركزي بتوفير التمويل للقطاع الزراعي وقطاع الصادر في اطار توجه الدولة لترقية الصادرات غير البترولية ، وذلك من خلال تشجيع البنوك التجارية التي توجه التمويل للقطاعات الاتاجية والتمويل الصغر عبر حزمة من الحوافز، تشمل اعطاء اولوية في عمليات الضخ السيولى وعمليات التدخل في سوق النقد الاجنبى، بالإضافة الى الحصول على قروض حسنة وفقاً لموقف البنك في الاحتياطي النقدي القانونى، وتسهيل نشاط البنك في عمليات السوق المفتوحة بتجاوز النسبة المقررة للاوراق من محفظة التمويل واجراءات اخرى من شأنها ان تشجع الاتاج المحققى .

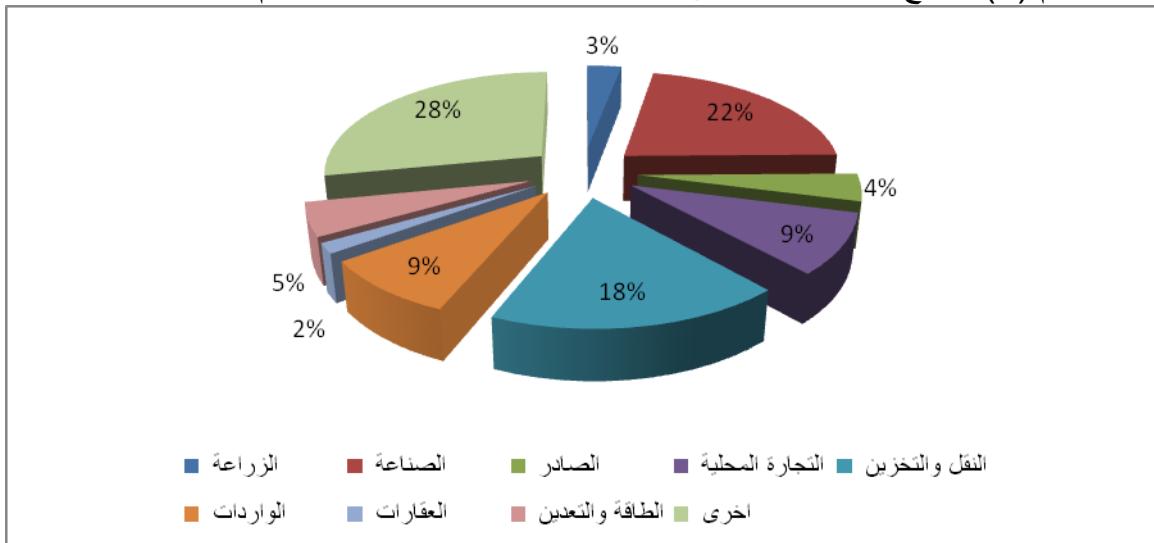
من حيث الصيغ بلغت نسبة التمويل بصيغة المراجحة 64.75% ، المشاركة 14.14% ، والصيغ اخرى 7.30% ، المضاربة 6.93% ، المقاولة 6.42% ، السلم 0.38% والاجارة 0.08% من اجمالي تدفق التمويل المصرفى بالعملة المحلية لشهر يناير 2011 .

الجدول رقم (2) التمويل المصرفى حسب القطاعات - شهر يناير 2011 م : بملايين الجنيهات

النسبة	الرصيد	النسبة	التدفق	القطاع
14.2%	2508.5	3.0%	59.7	الزراعة
9.3%	1650.1	21.8%	436.3	الصناعة
2.6%	466.6	4.2%	84.7	ال الصادر
17.1%	3027.9	9.2%	184.5	التجارة المحلية
5.1%	911.7	18.1%	361.6	النقل والتخزين
6.4%	1128.6	8.8%	177.1	الواردات
9.2%	1631.6	1.6%	31.8	العقارات
0.2%	37.4	5.2%	103.1	الطاقة والتعدين
35.9%	6351.3	28.1%	563	اخرى
100.0%	17713.7	100.0%	2001.8	المجموع

المصدر: بنك السودان المركزي - قسم البنوك

الشكل رقم (4) توزيع التمويل المصرفي حسب القطاعات لشهر يناير 2011م :-



جدول رقم (3) التمويل المصرفي لشهر يناير 2011 م حسب الصيغ :- (بالاف الجنيهات)

الصيغة	النسبة (%)	المبلغ
المراجحة	64.75	1,296,222.34
المشاركة	14.14	283,135.26
المضاربة	6.93	138,710.13
السلم	0.38	7,548.08
المقاولة	6.42	128,440.73
الاجارة	0.08	1,597.52
آخرى	7.30	146,137.98
المجموع	100.00	2,001,792.04

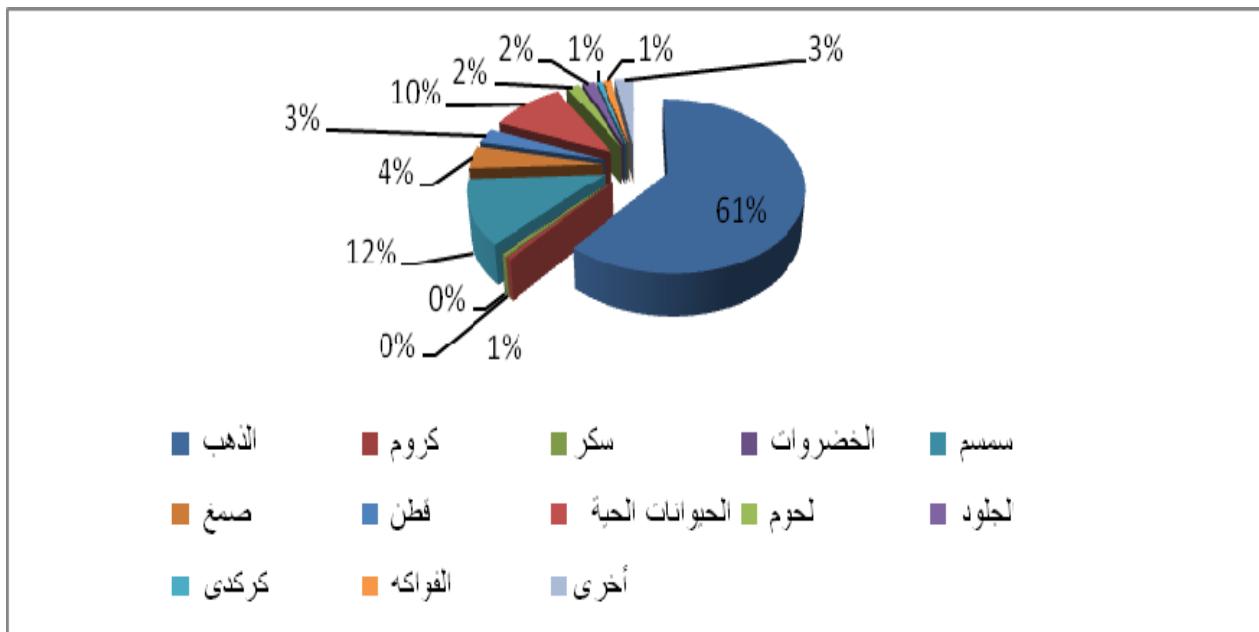
المصدر: بنك السودان المركزي - قسم البنوك *بيانات تقديرية

5-2 موقف القطاع الخارجي و حركة التجارة الخارجية:

هناك التحسن كبير طرأ في اداء صادرات غير البترولية خلال شهر فبراير 2011 مقارنة بنفس الفترة من العام 2010.

حيث ارتفع صادرات غير البترولية من 157 مليون يورو الى 218 مليون يورو اي بنسبة 39%.

الشكل (5) الصادرات غير البترولية خلال العام 2010 م



الجدول رقم(4) الصادرات غير البترولية للفترة حتى نهاية ديسمبر 2010 م المبالغ بملار الدولارات

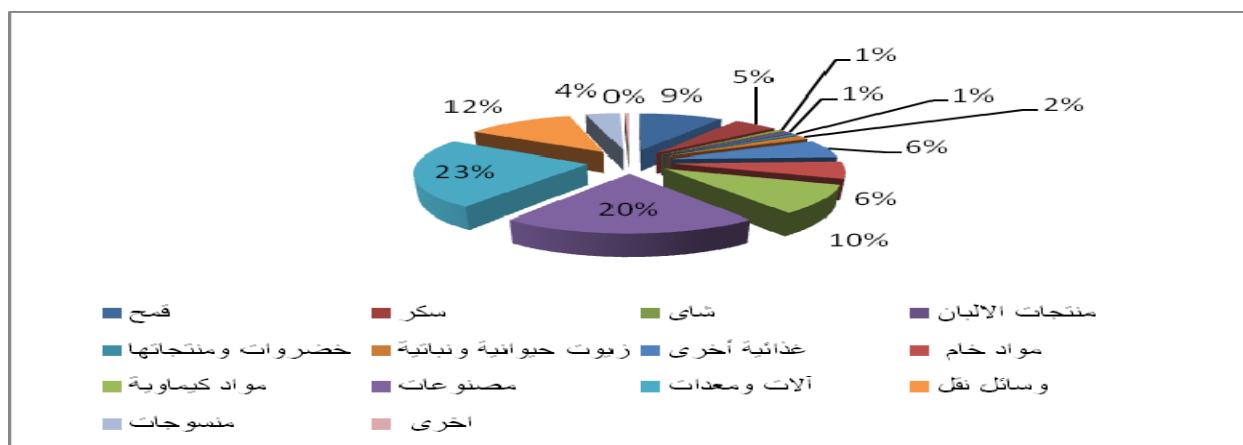
61.02%	1028	الذهب
0.59%	9.9	النحاس
0.52%	8.7	الزنك
0.04%	0.7	الخضروات
12.05%	203	السبيكة
4.26%	71.8	النحاس
2.80%	47.1	النحاس
10.53%	177.4	الحيوانات الحية
1.88%	31.7	اللحوم
1.70%	28.67	الجلود
0.74%	12.4	الحرفي
1.26%	21.19	المواد الخام
2.63%	44.24	أخرى
100.00%	1684.8	جملة الصادرات غير البترولية

المصدر: ادارة النقد الاجنبى - بنك السودان المركزي

الجدول رقم(5) تفاصيل الواردات من بناءى الى ديسمبر 2010م- الاف الدولارات

قمح	944,945	9.4%
سكر	502,351	5.0%
شاي	75,568	0.8%
منتجات الالبان	102,702	1.0%
خضروات ومنتجاتها	62,361	0.6%
زيوت حيوانية ونباتية	152,441	1.5%
غذائية أخرى	602,878	6.0%
مواد خام	589,039	5.9%
مواد كيماوية	967,645	9.6%
مصنوعات	2,036,990	20.3%
آلات ومعدات	2,348,706	23.4%
وسائل نقل	1,225,309	12.2%
منسوجات	381952.19	3.8%
آخرى	50,000	0.5%
جملة الواردات	10,042,887	100%

المصدر : قسم ميزان المدفوعات- ادارة الاحصاء، بنك السودان المركزي



بلغت الواردات الغذائية 24.3% من جملة الواردات السودانية خلال العام 2010م، في وقت يعتبر السودان سلة غذاء العالم، ومثلت الصناعات 20% من جملة الصادرات، بينما مثلت الآلات والمعدات 23% من جملة الواردات ولذلك هناك ضرورة لتبني استراتيجية واضحة لاحلال الواردات وترقية الصادرات لتجفيف عجز التجارة الخارجية .

جدول رقم (6) تفاصيل الواردات السودانية خلال شهر يناير 2011م

السلعة	القيمة	النسبة
منسوجات	19.68	2.9%
مصنوعات	132.2	19.6%
الات ومعدات	170.58	25.3%
مواد خام	58.12	8.6%
مشروعات وتبغ	8.99	1.3%
مواد غذائية	143.71	21.3%
وسائل نقل	77.21	11.5%
مواد كيميائية	63.13	9.4%
آخرى	0.02	0.0%
المجموع	673.64	100.0%

المصدر : ادارة النقد الاجنبى - بنك السودان المركبى

6-2 الذهب:

شهدت اسعار الذهب السودانية استقراراً نسبياً خلال الشهر الحالي إذ بلغ 40 دولار للجرام الواحد ، وارتفع عائد صادرات الذهب الى 153 مليون دولار في نهاية فبراير 2011 مقارنة ب 102 مليون دولار في فبراير 2010 اي بنسبة 50% .

7-2 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية :

تم بيع 2,868,922 شهادة من شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول(شامة) حتى الان بـ 1,434.46 مليون جنيه مقارنة بعدد 2,857,357 شهادة في الفترة الماضية أي بزيادة 11,565 شهادة عن مبيعات الفترة السابقة. ولم يتغير الموقف لشهادات شهامة ، صرح ، شهاب. ولكن جاري العمل علي اصدار شهادات شهامة اصدار 2011/01/01 م بـ 862 مليون جنيه ، كما يجري العمل علي تصفية اصدار 2010/01/01 .

وقد بلغ إجمالي التداول في السوق الثانوي 45,907 شهادة شهامة عن الفترة الماضية بـ 49,289 شهادة. أما شهادات صرح وشامة فلا يوجد تداول خلال الفترة.

ظلت إستثمارات المؤسسات والصناديق والبنوك التجارية كما هي عليه في الفترة السابقة، وتبلغ مساهمات الافراد 4%، والمؤسسات والصناديق 7%، والبنوك 1.2%، واجمالي مساهمات الاجانب في صرح 12.3%.

بالنسبة للعائد السنوي من واقع السوق لمعظم شهادات شهامة إصدار 1/4/2010 م إرتفع الى 10.11% مقارنة بـ 8.21% لل فترة الماضية بينما إصدار 1/7/2010 م انخفض الى 5.33% مقارنة 5.76% للفترة الماضية أما إصدار 1/10/2010 م فإنخفض الى 2.74% مقارنة بـ 4.08% للفترة الماضية. أما متوسط العائد السنوي من واقع السوق لشهادات شامة عند إدراجها بلغ 4% ، و متوسط العائد السنوي للصكوك في حدود 16%.

أغلق مؤشر الخرطوم هذا الشهر منخفضاً من (2,367.55) إلى (2,367.37) نقطة بفارق (0.18) نقطة عن مؤشر الشهر الماضي . حيث تم التداول في هذا الشهر في قطاعات: البنوك ، التجاري الصناعي ، الاتصالات والوسائط ، الأخرى ، الخدمات المالية ، الصناديق الاستثمارية والشهادات الاستثمارية .

فيما سجلت قطاعات: الزراعي ، التأمين ، غياباً عن تداول هذا الشهر. وانخفض حجم التداول من (200,922,284.80) إلى (105,735,135.74) جنيه، وعدد الصكوك من (223,513) إلى (1,525,800) صكاً، وعدد العقود المنفذة من (664) إلى (465) عقداً . وارتفع عدد الأسهم المتداولة من (1,726,749) إلى (25,371,363) سهماً .

شهدت حركة أسعار الأسهم في قطاع البنوك خلال هذا الشهر استقرار أسعار البنك السوداني الفرنسي عند (3) جنيه و ومصرف المزارع التجاري عند (0.76) جنيه سهم بنك التضامن عند (1.59) جنيه سعر سهم البنك الإسلامي السوداني عند (0.20) جنيه، بنك تنمية الصادرات عند (0.09) جنيه وبنك الثروة الحيوانية عند (0.09) جنيه وانخفض سعر بنك الخرطوم من (0.80) إلى (0.81) جنيه ، بينما ارتفع سعر بنك فيصل الإسلامي من (3.48) إلى (3.60) جنيه ، في القطاع التجاري ارتفع سعر سهم الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة من (9) إلى (9.50)جنيه ، في القطاع الصناعي استقر سعر التيل للاممنت عند (0.70) جنيه.

قطاع الاتصالات والوسائط : انخفض سعر سهم مجموعة سودايل للاتصالات المحدودة من (2.11) إلى (1.85) جنيه واستقر سعر سهم السينما السودانية عند (20) جنيه ، في قطاع الخدمات استقر سعر شركة السهم عند (2.28) جنيه ، استقر سعر المهاجر العالمية عند (0.12) جنيه ، في قطاع الصناديق الاستثمارية: انخفض سعر صندوق جلوبال الامان من (10.10) إلى (10.05) جنيه واستقر سعر كل من صندوق المستثمر الثاني عند (10.06) جنيه ، صكوك صندوق اجارة بنك الخرطوم الاستثماري عند (10.90) جنيه ، صكوك صندوق الاستثمار في الوراق المالية الثاني عند (10.25) جنيه بينما ارتفع سعر الوطن الاستثماري الاول من (10.10) إلى (10.06) جنيه صندوق السهم الثاني من (20) إلى (20.05) جنيه وصندوق بيت الاستثمار الامنائي من (10) إلى (10.03) جنيه . وفي قطاع الشهادات الاستثمارية ارتفعت أسعار 7 اصدارات وانخفضت اسعار 10 اصدارات من اصل 17 اصدارة تم التداول فيها .

والله الموفق ،
بنك السودان المركزي- إدارة البحوث والتنمية